

مشروعية التعليم عن بعد والضمانات القانونية في الظروف الاستثنائية (جائحة كورونا نموذجاً)

هبة فرست نجم ، إدارة قانونية ، المعهد الإداري التقني ، جامعة دهوك التقنية ، دهوك ، إقليم كردستان ، العراق

المستخلص

نظراً لأهمية التعليم واستقراره وتطوره خاصة في الظروف الاستثنائية التي تواجه الدول بصورة خاصة والعالم بصورة عامة وجائحة كورونا تعتبر اقرب انموذجا حيث تم الاعتماد على نظام التعليم عن بعد في اغلب جامعات العالم وخاصة جامعات إقليم كردستان العراق لأستكمال السنة الدراسية باتخاذها منصة Moodle كنقطة تعليم الكترونية بحيث يستطيع الاستاذ ان يستكمل المنهج الدراسي مع طلبته تحت اشراف ومتابعة المؤسسة التعليمية التابعة لها . ويعد التعليم عن بعد نظام يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلى شبكات الاتصال ويعتبر بديلاً لنظام التعليم التقليدي في حال حصول ظرف استثنائي. وعلى هذا فالبحث يهدف الى معرفة مشروعية نظام التعليم عن بعد في الظروف الاستثنائية. من خلال التطرق الى النصوص القانونية التي تنص على مشروعية التعليم عن بعد وما استندت عليه وزارة التعليم العالي عند تطبيق هذا النمط من التعليم من ضمانات قانونية تضمن للطلبة مشروعية الاعتراف بهذا النوع من التعليم مع ضمان استمرارية التعليم عن بعد بدعجه مع نظام التقليدي في الظروف العادية .

وتوصل البحث الى ان الدستور والمواثيق الدولية لم تتطرق بنص خاص وصريح الى هذا النوع من التعليم بل تضمنت اغلب النصوص على استخدام احدث الطرق التعليمية لأيصال العلم الى كل فرد بشتى الوسائل وهذا خير دليل على مشروعية النظام . ولكن بالرغم من نجاحه في الظروف الاستثنائية ولكنه يبقى غير مستوفيا الشروط القانونية كنظام تعليمي في الظروف الاعتيادية وهنا من ضمن توصياتنا انه يجب وضع قانون من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مفاتيح الكلمات: التعليم عن بعد ، الظروف الاستثنائية ، النصوص القانونية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جائحة كورونا.

1. المقدمة

الاصل في العملية التعليمية تقديم خدمة متميزة لنشر المعرفة والعلوم بين طبقات المجتمع وهذا يحتاج الى وضع اطار تنظيمي تشريعي لتنمية العملية التعليمية خاصة في عصر التعليم عن بعد الذي فرض نفسه في الطرف الاستثنائي لجائحة كورونا . والتعليم عن بعد هو نظام تعليمي ونوع من انواع التعليم الذي يحدث عبر الانترنت ويتميز بسهولة استخدامه طيلة ايام الاسبوع على مدار ال 24 ساعة وباسلوبه المرن في التعليم من خلال استخدام وسائل التعليم من كتب الكترونية او محاضرات مسجلة وجلسات تفاعلية . ومن ضرورات العصر سن قوانين للتعليم تكون تكواكب كل الظروف والازمنة وتناسب كل الفئات المجتمع .

1.1 هدف البحث

ان البحث لا يقدم مشاكل التعليم عن بعد او اسلوبه وادواته بل يقتصر على الجانب القانوني لنظام التعليم عن بعد لاهداف عدة :

- 1- عرض النصوص القانونية والدستورية والمعاهدات الدولية التي تشير الى نظام التعليم عن بعد وبيان مواطن الشرعية فيه .
- 2- معرفة موقف المؤسسات التعليمية في ظل هذا الظرف الاستثنائي لجائحة كورونا أنموذجا . واهم القرارات الصادرة في هذا الظرف .
- 3- بيان النصوص التي فيها ضمانات قانونية للتعليم عن بعد واتخاذها كنقاط قوة لاصدار قانون لتطوير النظام التعليمي بكل اساليبه وانواعه.

2.1 أهمية الدراسة

نظراً لأهمية الموضوع المطروح على الساحة يجب علينا معرفة مفهوم التعليم عن بعد وعرض النصوص القانونية الدالة على شرعية استخدامه خاصة في عصر (التكنولوجيا الرقمية) للمضى فحوة التعليم الالكتروني لتخريج جيل له خبرة في التعليم المدمج بين (التقليدي والافتراضي) لمواجهة أزمات المستقبل.

والجانب الاهم من الدراسة هي تحديد الضمانات القانونية التي يمكن الاستناد عليها لهذا النوع من التعليم لإمكانية الاعتراف بشهادتها من خلال النصوص الدستورية والمعاهدات التي تكون الدولة طرفا فيها ويمكننا الاستفادة من تجارب الدول المجاورة من تطبيقها لهذا النوع من التعليم.

3.1 مشكلة البحث

تكن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية

- ماهي النصوص القانونية التي تدل على شرعية إستعمال نظام التعليم عن بعد المرتبط بالظرف الاستثنائي بإنتشار فايروس كورونا ؟ وهل يمكن اعتماده كنظام تعليمي في الظروف الاعتيادية ؟
- مدى تطابق الاليات التي اتبعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة الظرف الاستثنائي (جائحة كورونا) لإستمرارية التعليم بإستخدامها نظام التعليم عن بعد وما هي نسبة الالتزام بمعايير وجودة هذا النظام على ارض الواقع ؟
- بيان ضمانات القانونية لجميع الاطراف عند استخدام نظام التعليم عن بعد في ظل الظرف الاستثنائي وهل هي ضمانات حقيقة ام وهمية ؟

4.1 فرضيات البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث تطلب الامر صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

- الفرضية الاولى: لا يوجد نصوص تشريعية صريحة لنظام التعليم عن بعد، ولكن يمكن ان نستدل على شرعيتها من خلال النصوص الدستورية والمعاهدات والمواثيق الدولية وقرارات الوزارة التي تنص على التعليم بصورة عامة.
- الفرضية الثانية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اتخذت قرار تطبيق نظام التعليم عن بعد لمواجهة الظرف الاستثنائي ولكن بالرغم من إجتيازها للظرف الاستثنائي بصورة جيدة على ارض الواقع إلا انه يفتقر للمعايير العالمية والمحلية .
- الفرضية الثالثة : وجود نصوص تشريعية ومعاهدات والمواثيق دولية تضمن حقوق جميع الاطراف لنظام التعليم عن بعد مع تجربة بعض الجامعات للدول المجاورة لهذا النظام.

5.1 منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بموضوع البحث ، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاشارة الى النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة بالموضوع ، واتخاذ المنهج التطبيقي عن طريق ذكر بعض الجامعات المطبقة لموضوع البحث.

6.1 عينة البحث

اخترت عينة البحث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كردستان العراق وبعض الدول المطبقة لنظام التعليم عن بعد

7.1 ادوات جمع البيانات

تستخدم الدراسة النصوص الدستورية وبعض القوانين الموجودة في المعاهدات والمواثيق الدولية ، بالإضافة الى الكتب والدراسات القانونية والعلمية والابحاث القانونية وبعض المقالات المنشورة .

8.1 الدراسات السابقة

1-دراسة نشرتها مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية جامعة الكوفة العراق ،قدما د. فاضل محسن الميالي وتحسين الحجابي ، سنة 2009 عن "طبيعة التعليم والمشكلات التي تواجه التعليم عن بعد في العراق " وناقش البحث المشكلات التي تواجهها المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمة التعليم المفتوح وتتعامل مع المؤسسات الحكومية والقطاعات الخاصة ونظرة المجتمع مع خريجي نظام التعليم المفتوح في العراق، في حين ان الدراسة المعروضة في هذا البحث تبين الاسس القانونية لضمان حقوق الخريجين وصلاحيات المؤسسات التعليمية التي اتبعت هذا النظام التعليمي (التعليم عن بعد) خاصة في الظروف الاستثنائية وهو من الخطط البديلة لإستمرارية العملية التعليمية لتخطي الازمة.

2-مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، 2017، قدمت دراسة ل هشام منصان عن "الاطار التنظيمي والقانوني للتعليم عن بعد (الاشكاليات والاليات التنظيمية والقانونية)، هذه الدراسة اجريت على الجامعات المصرية المفتوحة والتي تقدم خدمة التعليم عن بعد وتناقش الزامية هذا التعليم من وجهة نظر المشرع المصري ، ومقارنة مع الدراسة المقدمة يرى البحث ان المشرع العراقي لم يضع اطار قانوني لنظام التعليم عن بعد حتى كخطة بديلة لإجتياز الازمات.

3- اطروحة دكتوراه قدمت لجامعة النهرين/كلية الحقوق في العراق بعنوان (الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق – دراسة مقارنة) بتول عبد الجبار حسين التميمي. ناقشت هذه الاطروحة ضمانات التعليم في العراق بالدستور العراقي مقارنة بدساتير دول اخرى وناقشت موضوع ضمانات التعليم بشكل عام سواء كان التعليم التربوي والتعليم الجامعي ولم تحدد نوعية التعليم. اما الدراسة المقدمة فهي تعرض الضمانات التي نص عليها الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تعطي الحق في اتباع الاساليب المتطورة للتعليم والهدف منها بيان مشروعية نظام التعليم عن بعد .

9.1 خطة البحث

موضوع البحث تم تقسيمه الى مبحثين: يتناول المبحث الاول مفهوم التعليم عن بعد ومشروعيته والذي قسمناه الى مطلبين ، تناول المطلب الاول مفهوم التعليم عن بعد ، في حين تناول المطلب الثاني مشروعية التعليم عن بعد في الظروف الاستثنائية . وفي المبحث الثاني تطرق البحث الى الضمانات القانونية للتعليم عن بعد والذي قسمناه

الى ثلاثة مطالب الاول تناول موقف مؤسسات التعليم العالي في الظروف الطارئة (جائحة كورونا أمودجا)، اما المطلب الثاني فكان عن الضمانات القانونية للتعليم عن بعد، في حين تحدث المطلب الثالث عن نماذج من الجامعات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد ، واتهى البحث بخاتمة تتضمن اهم ماتوصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات.

2. المبحث الاول: (مفهوم التعليم عن بعد ومشروعيته)

هل يعتبر التعليم عن بعد تعلم ذاتي فعال ؟ ام تعلم منزلي ؟ ام تعلم شبكي ؟ ام تعلم مفتوح ؟ ام فقط يعتبر تعلم وتسجيل الحضور وتكملة المنهج وانهاء السنة الدراسية كإجراء روتيني من قبل المؤسسات التعليمية ؟ وما ان هدف الانسان هو التطور نحو الافضل لتلقي كل ماهو جديد بأسهل وأسرع الطرق خاصة في (التعليم) بالوقت الراهن لينتج لطلاب العلم وللتدريسيين بان التعليم عن بعد اثبت ضرورته في ظل الظروف التي مر بها نصف سكان العالم بسبب جائحة كورونا وهذا ما سيتناوله هذا المبحث في مطلبين :

2.1 المطلب الاول : مفهوم التعليم عن بعد

التعليم عن بعد لا يعتبر نظاماً مستجداً، بل عبارة عن عملية تعليمية تتبعها الجامعات المفتوحة التي تستقطب الأشخاص العاملين وغير المتفرغين للالتحاق بالمدارس والجامعات بشكل منتظم. و هو موجود منذ سبعينات القرن الماضي حيث استعمل لأول مرة في امريكا عن طريق ارسال المحاضرات والواجبات بالبريد وهي ما يسمى التعلم بالمراسلة (رجي 2015، 21).

وبعدها تطور الى الاذاعة والتلفزيون بشرط ان يحضر الطالب الى مقر الدراسة وفي نهاية الفصل ليؤدي الامتحانات النهائية ، ولكن بعد ظهور الانترنت على مدى واسع أصبحت الدراسة عن بعد سهلة (زيتون 2004، 35) .

وبعد تطور التكنولوجيا اصبح التعليم عن بعد إما تعليم تزامني بحيث يتفاعل التدريسي مع الطالب في نفس الوقت وتكون الاستجابات فورية من كلا الطرفين، أو يكون غير متزامن ويتيح للطالب التفاعل مع دروسه في أي وقت ودوناً رد فعل فوري (زيتون، 2004، 41).

وقد تعددت مسميات التعليم عن بعد منها ما يسمى بالتعليم بالمراسلة ، والتعليم المفتوح ، والتعليم الموزع ، وهناك تعبيرات أخرى ، كالدراسة المنزلية ، والدراسة المستقلة ، والدراسة من الخارج أما ما تبنته منظمة اليونسكو من مصطلحات لهذا النوع من التعليم ، فنجد احيانا يقال (Distance Learning) التعليم عن بعد ، وفي احيانا اخرى (Distance Teaching) الذي يعني التدريس عن بعد ، وتارة ثالثة (Distance Education) تعني التربية عن بعد ، إلا ان ابرزها وأكثرها شيوعاً هي التعليم عن بعد (الحمد 2005، 42) و (Shery 2001، 337).

و يشمل التعليم عن بعد كل اشكال التعليم يبدأ من التعليم المدرسي وانهاء بالتعليم العالي وخاصة التعليم والتدريب في المجال التقني والفني . والتعليم عن بعد هو احد انواع التعلم وهي: (التعلم الذاتي ، التعلم الاستكشافي ، التعلم الجماعي ، التعلم التعاوني ، والتعلم التنافسي ، التعلم الالكتروني ، التعلم الفني المهني ، و التعلم عن بعد) (البرزاز 2001، 45)

والتعليم عن بعد هو اسلوب من اساليب التعليم الالكتروني لا يصال المعلومات للمتعلم بإعتاده على محورين (ج. الحمد 1983، 78) :

الاول : آليات التعليم عن بعد (حاسوب ، انترنت ، برامج تعليمية) .

الثاني : خبرات بشرية (هيئة تدريسية مؤهلة للعملية التدريسية بكل طرقها وانواعها ، وكادر اداري متخصص بتقنيات التكنولوجيا الحديثة) .

وهذا النمط من التعليم الجامعي يساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم عن بعد بحيث ينقل الى كل مواطن حيثما اراد واين ماشاء ويساهم في جعل العملية التعليمية مستمرة وممتدة طول الحياة ذلك من خلال ازدياد نشاط الطالب واثراء المواد التعليمية وترباط جوانب المنهج المعروض عن طريق نظام التعليم عن بعد (السبتل 2001، 84).

ويعرف التعليم عن بعد " هو نوع من انواع التعليم التفاعلي يتم عن بعد ويرتكز على التواصل المباشر من خلال المؤتمرات والاجتماعات المباشرة ويمارس بمختلف التقنيات مثل الكمبيوتر ، الهاتف ، البرامج الاذاعية والدوريات والصور الالكترونية " (حيلة 1983، 59).

وعرف ايضا بأنه " نمط تعليمي يعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم دروس ومحاضرات الكترونية ضمن إطار منظومة موجه بهدف توفير خدمة تعليمية عالية في الكفاءة والفاعلية ومتحررة من النمطية والتقليدية في التعلم " (محمد 2020، 491).

أما منظمة اليونسكو فقد عرفت التعليم عن بعد : بأنه "عملية تعليمية لا يحدث فيها اتصال مباشر بين الطالب والاستاذ بحيث يكونان متباعدين زمانيا ومكانيا ويتم الاتصال بينهما من خلال وسيط معين سواء أكان الكترونيا ام مطبوعا" (الهامي و حجازي 2020، 38) ، وهذه من مهام المنظمة والتي رسالتها (التعليم يغير مسار الحياة). وتستترشد

اليونسكو مع اعضاءها بالعمل بالتعليم حتى عام 2030 ، ذلك بهدف التنمية المستدامة مع تسليم المنظمة الحكومات تحمل المسؤولية الاساسية للتنفيذ الناجح والمتابعة والمراجعة لهذا النوع من التعليم وفق المعايير الدولية التي تشرف عليها منظمة يونسكو (عطية 2019، 57).

اما الجمعية الامريكية للتعليم عن بعد (USDLA(2004 فقد ذكرت بان " التعليم عن بعد هو عملية اكتساب المعارف والمهارات بواسطة وسيط لنقل التعليم والمعلومات متضمنا في ذلك جميع انواع التكنولوجيا واشكال التعليم المختلفة للتعليم عن بعد"(USDLA n.d.)

ومما سبق يمكن تعريف التعليم عن بعد بأنه التعليم المباشر المنطلق من شخص معين بمكان معين الى فئات متعددة من الطلاب كل حسب ظروفه ومكانه وإمكانياته، معتمدة على منهج دراسي معتمد من قبل مؤسسات تعليمية هدفها توصيل العلم والمعرفة الى أكبر قدر من فئات المتعلمين عبر شبكة الانترنت باستخدام التكنولوجيا الحديثة .

والتعليم عن بعد له إيجابياته من مرونة الوقت المناسب للطلاب ويجعل من الطالب قادر على ادارة وقت دراسته وتطوير مهاراته الفكرية والشعور العالي بالمسؤولية ، ويخفف من الفروقات الفردية بين الطلاب من خلال وضع المصادر التعليمية بين ايديهم ، والا هم يسد النقص بين الهيئات التدريسية وخاصة في التخصصات النادرة .

اما سلبيات التعليم عن بعد منها مادية كازدياد التكلفة المادية لهذا النوع من التعليم كعدم توفر اجهزة الحاسوب ، ومحدودية تغطية الانترنت وبطئها وارتفاع سعرها، وسلبية الاخرى بشرية وجود شع بين الأساتذة الجيدين خاصة متقني التعليم الالكتروني وان جميع التدريسيين لا يمكنهم المشاركة بهذا النوع من التعليم ، اما السلبية النظامية وهي عدم اعتراف بهذا النوع من التعليم لدى متخذي القرار في المؤسسات التعليمية وخاصة في العراق وفي بعض الدول العربية ، والسلبية الاجتماعية هي عدم الثقة والتقبل من قبل المجتمعات بهذا نوع من التعليم (العجيلي 2011، 3)

وهناك سلبيات اخرى تابعة للمؤسسة التعليمية وهي عدم القدرة على تخرج كفاءات يمكنهم من الدخول في المنافسات العالمية خاصة في برامج التبادل الدولي للمنهج الدراسية ، بالإضافة الى تأطره بالجانب النظري فقط دون الجانب التطبيقي العملي (ونستطيع ان نقول بأن نظام التعليم عن بعد هو تطبيقي افتراضي من خلال عرض فيديوهات للمادة العلمية بشكل عملي).

من كل ما تقدم يمكن القول، لكل من الطرفين التدريسي والطلاب يجب ان يعلم بان التعليم عن بعد سلاح ذو حدين بحيث تقع المسؤولية على استاذ المادة والجهة التابعة لها واعطاء المعلومات ذات دقة عالية وبجودة شاملة ، ومن طرف الطلاب يجب متابعة الدروس والواجبات بشكل يومي وعدم تراكمها .

و يجب ان نعلم ان نظام التعليم عن بعد يفتقر للمعايير الموحدة دوليا للمؤسسات التي تأخذ بهذا النظام سواء ماكان منها حكومي ام خاص بالإضافة الى ان هذا النظام يعتمد على الدراسة النظرية دون التطبيقية ، مما ينتقص من القدرة العلمية المكتسبة والتفاعل المباشر مع المادة خاصة في الجانب العملي من المادة .

2.2 المطلب الثاني : مشروعية التعليم عن بعد في الظروف الاستثنائية(جائحة كورونا أنموذجا)

التعليم العالي من المراحل المتقدمة في التعليم وهو مهم وتقدمه يعتبر ذو علاقة طردية بتطور الامم وتقدمها ، ومن خلاله يتم بناء اهم ثروات الامة وهي الثروة البشرية. فلذلك يعد التعليم العالي ذات منظومة هرمية تقليدية الذي يعتمد على العلاقة المباشرة بين المدرس والطلاب في كافة انحاء العالم تقريبا ، واصبحت خططها للتعليم المستمر اساسها استراتيجيات الدول تحت اشراف منظمة اليونسكو العالمية ، خاصة في الوقت التي عانت منها كل المؤسسات التعليمية العالي مما لاقته من صعوبة ايصال التعليم واستمراره مع وجود كوفيد 19 كظرف إستثنائي ، ولكن السؤال يطرح نفسه مامدى مشروعية التعليم عن بعد في الظروف الطارئة وما بعدها ؟

المشروعية تعني ان كل شيء اصله الاباحة في الاستعمال بشرط ان يكون اساسه المصلحة العامة، والعملية التعليمية حق مشروع ومنصوص عليه في كل دساتير دول العالم والمعاهدات الدولية والمواثيق الدولية، وجاءت منظمة اليونسكو داعمة للعملية التعليمية تحت شعار (التعليم يغير مسار الحياة). وهو أحد حقوق الانسان التي يمكن التعامل معها على أنها مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة الى عموم الأشخاص ، وفي أي مجتمع ، دون تمييز بينهم في هذا الخصوص سواء لأعتبارات الجنس أو اللون او القومية والديانة (الرشيدي 2005، 18).

أن حق التعليم يعتبر من الحقوق التي تلتزم الدولة بسلطاتها الثلاثة كفالتة وتنظيمه وتمكين الأفراد من ممارسته ، بالإضافة الى حمايته من أي اعتداء أو أنتهاك. أما عن حرية التعليم فيقصد بها الحق في تلقي العلوم المختلفة وكذلك الحق في تعليم الآخرين وما يتفرع عن ذلك من نشر هذا العلم بالوسائل المختلفة والحرية في إختيار الأساتذة الذين يقومون بتلقي العلم ويدخل في مفهوم هذه الحرية حرية البحث العلمي (بدوي 1961، 423).

في البداية يجب ان نعلم ان جميع الاديان السماوية قد حثت على العلم ولم يضع له اية شروط بل مفتوحا لكل الاعمار وفي كل وقت لكل شخص حسب قابليته الادراكية ،والدين الاسلامي قد حث على التعليم والدليل الحديث النبوي الشريف " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (السيوطي 2017، 168)، مما يدل على ان الاسلام اعطى الحق بالتعليم اهتماما بالغا وجعله إلزاميا على الجنسين بالتعليم مدى الحياة في كل مراحل عمره، وهو فرض عين لايسقط عن احد بعلم غيره، وإن طلب العلم في الاسلام حق

مكفول للفرد وله حرية السعي لأخذه ولم يقيده بشروط بإستثناء ماكان فيه مضره ومفسدة وهلاك للمصلحة العامة والشخصية فهو محرم في الشريعة (بسيوني 1985، 309).

ولقد أكد الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 على ضرورة العمل وفق اسس والضوابط وحقوق الشريعة الاسلامية (الحلفاوي 2011، 42) لقد نص الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة 34 الفقرة 2 " التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحل"، وهذا النص جاء مطلقاً بمعناه الواسع لأنه اعطى الحق في التعليم لكل العراقيين دون استثناء ولم يحدد نوعية التعليم سواء كان التعليم تقليدي ام التعليم عن بعد وغيرها من طرق التعليم وهذا النص يحتمل دلالة مشروعية التعليم بإستحداث طرق تعليم جديدة تتناسب مع الظروف الاستثنائية والطارئة . والمعترف به في القوانين ان التعليم بأنواعه هو حق من حقوق اي طالب كل حسب الظروف المحيطة به ولكن الجانب الاخر قيد النص بمجانية التعليم وهنا لا يدخل التعليم الاهلي والتعليم الخاص ضمن المشروعية في حين التعليم عن بعد قد يكون اسلوب من اساليبهم في التعليم .

ولكن عند الوقوف على موقف المشرع العراقي بعزوفه عن الاعتراف فيما يمنحه التعليم عن بعد من شهادة ودرجة علمية اسوة بالتشريعات الدول العربية ومن اجل نجاح نظام التعليم عن بعد لابد من ايجاد آليات وإجراءات أكثر تنظيماً تضمن سير عمل المؤسسات التعليمية من خلال وضع تشريع موحد وتفعيل التشريع من خلال وجود جهات رقابية تضمن تحقيق أكبر قدر من معايير الجودة الشاملة (الحلفاوي 2011، 42).

ومن جانب اخر جاء مشروع دستور اقليم كردستان العراق لسنة 2009 في المادة 27 الفقرة 1 نص على " تكفل حكومة الاقليم التعليم المجاني بجميع مراحلها الاساسية والثانوية والجامعية وكذلك التدريب المهني والتعليم التقني ،ويكون التعليم إلزامياً حين إكمال المرحلة الاساسية " (مشروع دستور اقليم كردستان الملغى ، 2009). بين النص تكفل الدولة بالتعليم وحدد مساره يجعله مجانياً بمراحله الاساسية فقط واخذ الموضوع من الجانب التكلفي دون النوعي والحياة المعيشية لكل اسرة بالاضافة هذا النص يتيح لكل مواطن في اقليم كردستان التعليم في كل مراحله ولم يأخذ موضوع التعليم بجوانبه الواسعة .

اما ميثاق الامم المتحدة في الفصل التاسع بعنوان التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي المادة 55/ب " تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في امور الثقافة والتعليم " (ميثاق الامم المتحدة الفصل التاسع) هذا خير دليل على الظرف الطارئ الذي مر به العالم من جائحة كورونا وتعطيل اغلبية الدول للنظام التعليمي خوفاً من انتشار المرض بصورة اسرع بين الطلاب و هذه المادة تحت الدول على اتخاذ طريقة تعزز وصول المادة العلمية للطلبة واستمرارية التعليم من خلال انشاء منظومة التواصل عبر شبكة الانترنت وهو مايسمى التعليم عن بعد .

وكذلك ما جاءت به ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمادة 13 الفقرة 2 البند ج " جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة تبعاً للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الاخذ بمجانية التعليم " (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية) قد نص على وجوب توفير التعليم العالي بكل الوسائل والتعليم عن بعد هي احدى الوسائل المناسبة والمشروعة خاصة في الظروف الخارجة عن المألوف كالحروب والابوئة والكوارث الطبيعية ، او حسب ما يلائم اوضاع الطلبة الاجتماعية والاقتصادية مع توفر التعليم بصورة مجانية للطلبة خاصة في المؤسسات التعليمية التابعة للحكومة لضرورة تخفيف اجور التعليم في المؤسسات التعليمية الخاصة بالتعاون مع شركات الاتصالات لتوفير حزم انترنت مجانية للطلبة بالتنسيق مع هذه المؤسسات التعليمية .

وقد ذكرت منظمة اليونسكو بان التعليم بصورة عامة من الحقوق الانسانية التي يجب ان توفر من قبل كل دولة لمواطنيها لذلك تعمل اليونسكو على ايجاد احدث الادوات التعليمية لانتفاع كل مواطن بالتعليم الجيد. وتعزيز ذلك من خلال اتخاذ برامج وسياسات تعليمية بإعتبارها منبرا لايرصال العلم الى كل شخص يطلبه وتجعل البلدان تعتمد الدراسة على معايير دولية . وقد اتخذت خطوات متقدمة من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم 2016-التعليم من اجل الناس والكوكب : بناء مستقبل مستدام للجميع وهذا ما ذكر في الفصل 12 الهدف 4 " ضمان التعليم الجيد والشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع " البند 3 : في التعليم التقني والمهني والعالي " بحلول عام 2030 ضمن تكافؤ الفرص كافة النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسر التكلفة بما في ذلك التعليم الجامعي " (اليونسكو 2017) و (عطية 2019، 57).

وقد جاء قانون التعليم العالي لاقليم كردستان العراق لسنة 2008 في المادة 5 الفقرة الرابعة في البند 9 " المصادقة على الاتفاقيات الثقافية والعلمية والفنية التي تعقدها مؤسسات الوزارة مع مايمثلها من المؤسسات التعليمية الاجنبية" (قانون التعليم العالي لأقليم كردستان لسنة 2008) وبما ان العراق هو عضو في منظمة اليونسكو وموقعة على اتفاقياتها فهو ملزم لكل تطورات الخاصة من الناحية التعليمية وها هي المنظمة الان في ظل هذه الظروف تطلق مبادرة التحالف الدولي من اجل التعليم المستمر مدى الحياة من خلال التواصل عبر برامج تعليمية مدعومة من قبل منظمات وشركات توفر مجانية استخدام الطلبة والاساتذة (اليونسكو، تجمع منظمات الدولية وشركاء المجتمع المدني والقطاع الخاص 2020).

اما المادة 2 الفقرة ثانيا "إحداث تغيير نوعي ومواكبة التطورات العلمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والنهوض بها الى المستوى المطلوب في المجالات العلمية والفنية والتكنولوجية" جاء النص يطلب مواكبة العالم في التطورات العلمية في المجال العلمي من خلال كوادرها العلمية المؤرخة في العلم متمكنة من تقديم المادة العلمية بصورة فنية وربطها بالتكنولوجيا الحديثة .ولهذا يجب تأييد هذه العملية بصورة قانونية تلزم جميع الاطراف باصدار قرارات او تعليمات من قبل الجهات المعنية لدعم وتطبيق كل تطور علمي يدعم المسيرة العلمية وهذا ما نص عليه القانون في المادة 3 الفقرة التاسعة من نفس القانون " اقترح مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي."

(قانون التعليم العالي لأقليم كردستان لسنة 2008) وهذه من مهام التنفيذية لوزارة التعليم العالي لإقترح نظام تعليمي عن بعد لمواجهة الازمات من خلال دمجها مع النظام التقليدي.

من كل ما تقدم هناك غياب للنصوص التي تختص بذكر نظام التعليم عن بعد ومخرجاته حتى ولم يتم الإشارة الى هكذا نوع من التعليم في الوقت الذي بات ملزماً بممارسته لعدم حدوث فجوة لا يمكن تخطيها بين التعليم وتطور التكنولوجيا والظروف الاستثنائية، وفي جانب آخر نجد اغلب المواثيق الدولية والمعاهدات قد أكدت على حق التعليم بشكل عام دون تخصيص نوع من انواع التعليم. وعليه يجب سن التشريعات والقوانين لنظام التعليم عن بعد لإضفاء الشرعية وإلزام المؤسسات المعنية بإتباع المعايير الدولية لهذا النظام.

3. المبحث الثاني (الضمانات القانونية للتعليم عن بعد)

في الوقت الذي كل دول العالم تأثرت مؤسساتها التعليمية بانتشار فايروس كورونا وخاصة بعد ان اعلنت عنه منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 بأنه جائحة وباء عالمي. عندها اخذت المؤسسات التعليمية تطلق النداء بضرورة استمرار العملية التعليمية واتخاذ (التعليم عن بعد) كوسيلة لايصال المنهج الدراسي للطلبة وكضمانة من ضمانات العملية التعليمية سواء للمؤسسة ام للطلاب مع الاخذ بنماذج من جامعات طبقت هذا النظام ومعترف بها ضمن شروط ومعايير دولية، وهذا ما سنتناوله في ثلاثة مطالب:

3.1. المطلب الاول : موقف مؤسسات التعليم العالي في الظروف الاستثنائية (جائحة كورونا أنموذجا)

نظرا لخطورة هذا الفايروس الذي واجهه العالم اعلنت وزارة الداخلية لأقليم كردستان العراق ببلاغ رسمي مساء يوم الثلاثاء الموافق 18 / 3 / 2020 عن فرض حظر التجوال للحد من تفشي المرض في كل مدن ومؤسسات الدولة عدا القطاع الصحي والامن، وأقليم كردستان العراق واجه هذا الوباء بإصدار عدة قرارات بشأن التعليم حيث قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببلاغ عن وزارة الداخلية بتوقيف الدراسة ابتداء من يوم الاربعاء المصادف 10 / 3 / 2020 حتى اشعار آخر (موقع حكومة اقليم كردستان العراق، 2020).

وعن طريق استمرارية السنة الدراسية باستخدام منصات تعليمية تفيد بهذا الغرض تحددها كل جامعة وفق اساس وضوابط قانونية، الامر الذي دفع كل مؤسسات التعليمية ان تتخذ موقفا لاستمرارية التعليم والعمل كخليفة نخل دون التوقف لتوصيل المعلومة الى كل طالب ضمن منصات التعلم الإلكتروني وأشهرها (Moodle) وهذا الظرف الاستثنائي جعلها تغير في خطط استراتيجيتها في التعليم من عدة نواحي تشمل (البغدادي 2020) :

- 1- تحولات في المدارس والمناهج.
- 2- استخدام عدة اساليب في التعليم عن بعد كل حسب طبيعة المادة الدراسية.
- 3- مستقبل التعليم العالي مابعد الظرف الاستثنائي.
- 4- استخدام آليات التعليم عن بعد كمكمل لآليات التعليم التقليدية من خلال اعداد (منصات تعليمية الكترونية) (العبيدي و بوفتاح 2018، 679) توصل المادة العلمية بسلاسة للطلاب في وقت زمني محدد مثل (Zoom)، (Meeting)، (Coursera)، (Moodle) (سعد 2021)، وهذه المواقع تضم أكبر قاعدة بيانات علمية جامعية متخصصة لتقديم التعليم عن بعد وتساعد على تيسير التعليم للوصول للمحتوى التعليمي عبر هذه المنصات بالإضافة للتدريب المقدم والمؤتمرات والندوات والاجتماعات عبر هذه الخدمات. والمنصة الاخيرة هي التي سارت عليها جامعات اقليم كردستان وخاصة جامعة دهوك التقنية، ولاقت نجاحا في تطبيقها نسبة للشكاوى البعض من التعليم عن بعد من سوء استخدام التكنولوجيا نظرا لانقطاع الكهرباء او التشويش وضعف شبكات الانترنت مع عدم امتلاك وسائل التعليم عن بعد من حواسيب او هواتف ذكية او لوحات الكترونية..... الخ لبعض الطلاب ذوي الدخل المحدود او البيئات النائية مع عدم تشجيع الاهل لهذا النوع من التعليم والاهم منها عدم التزام وانضباط الطلبة مع هكذا نوع من التعليم بالإضافة ضعف معرفة بعض الاساتذة لهذا النوع من طرق التعليم مما يؤدي الى عدم جدية الطلاب وخاصة في الدول العربية حيث لا يحظى بأي اهتمام ذلك لأفتقارها الى البنى الرقمية وتأخرها عن مواكبة تغييرات التكنولوجيا الحديثة عالميا.

إن غياب الاطار التنظيمي أكدت عدم المصادقية في التعليم عن بعد ذلك يعمل العديد من المراكز والمؤسسات التعليمية تعمل كوسيط لتحقيق الارباح المالية دون ان يكون هدفها تزويد الطالب بالعلم (عزيمي 2008، 64).

أما الاجراءات التي إتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنة الدراسية 2020- 2021 مع استمرار الظرف الاستثنائي (جائحة كورونا أنموذجا) هي :

- تطبيق الاجراءات الوقائية بشدة لكافة المراحل الدراسية وان يكون الدوام حضوريا في الحرم الجامعي في الجانب العملي التطبيقي من المادة فقط وعلى شكل مجموعات متفرقة لحفظ التباعد بين الطلاب لضمان سلامتهم.
- على كل منتسبي الجامعات والمعاهد الحكومية وغير الحكومية وجميع الطلاب اخذ اللقاح وعلى العكس سيتم التعامل معهم حسب قانون الانضباط الوظيفي وقانون الصحة العامة (موقع حكومة اقليم كردستان العراق بلا تاريخ).

وإذا قسنا نظرية الظرف الاستثنائي على جائحة كورونا، وحسب ضوابط نظرية الظروف الاستثنائية وكما هو معروف بأن القوانين والتعليمات التي توضع في الظروف العادية وتلتزم الإدارة بتطبيقها ولا تستطيع الخروج عنها لإعتبارها باطلة ولكنها في الظروف الاستثنائية لا تستطيع مواجهتها وفقاً لأحكام التشريع العادي لأنه قد يسبب تطبيقها الفوضى ويعرض الدولة للخطر لذا يسمح للدولة في الظروف الاستثنائية الخروج على قواعد القانون السارية وتوسيع نطاق المشروعية بحيث تصبح القرارات والاجراءات غير المشروعة في الظروف العادية مشروعة في الظروف الاستثنائية (ع. محمد 2009، 75).

وعليه إن الحالات التي ترتبط بتهديد الصحة العامة التي تؤثر على أمن وسلامة المجتمع لجأت كل السلطات بأخذ التدابير والاجراءات اللازمة لحفظ سلامة المجتمع ومنع انتشار الوباء ومع عجز الإدارة في مواجهة هذا الظرف بالقوانين والتعليمات في الظرف الاعتيادي فعليه يجب اتخاذ الحظر الشامل كإجراء وقائي. وهذا ما لجأت إليه كل الدول في الوقت الذي ناشدت منظمة اليونسكو بضرورة ديمومة التعليم بإتخاذ التعليم عن بعد كآلية بديلة لإجراء في النظام التعليم في الظرف الاستثنائي (شطناوي 2011، 99)، وهذا الأمر مشروع والاجراء صحيح ونتائج هذا الاجراء مقبولة نسبة لشروط وضوابط نظرية الظروف الاستثنائية قانونياً وهي قيام الظرف الاستثنائي واستحالة مواجهة الظرف الاستثنائي بالطرق القانونية العادية وتناسب الإجراء المتخذ مع الظرف الاستثنائي وإبتغاء المصلحة العامة من الاجراء الاستثنائي و انتهاء سلطة اتخاذ التدابير الاستثنائية بإنتهاء الظرف الاستثنائي (فؤاد 2017، 24).

بناء على ماتقدم يظهر لنا أن قرارات اغلب الدول وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان كان صائباً في عدم خسارة عام أو عامين من الدراسة لتخطي الأزمة ذلك بإتخاذ التعليم عن بعد كتطبيق وقائي وإصدار تعليمات للوقاية الصحية، ولا ننسى سلبات هذا النظام عند تطبيقه من دون تخطيط مسبق له من قبل الخبراء والمستشارين في طرائق التدريس وقد فرضه الظرف الاستثنائي لإعتماده عالياً على الدراسة النظرية دون التطبيقية مع غياب جانب التفاعل المباشر بين الطالب والاستاذ والمادة إلا أنه من الممكن دمج في التعليم التقليدي في المستقبل.

3.2 المطلب الثاني : الضمانات القانونية للتعليم عن بعد

إن أي نظام تعليمي وتربوي جديد ومتطور بحاجة إلى ضمان الاعتراف به رسمياً من قبل الجهات الحكومية لأعطائها المصادقية بأنها تطبق معايير الجودة والمواصفات الأكاديمية والمهنية المعمول بها دولياً. ولكن هناك تباين في الضمانات للتعليم عن بعد لمفهوماً وتطبيقاً والاعتراف بها من دولة لدولة ومن جامعة لأخرى، وأهم تلك الضمانات هي الضمانات الدستورية، وضمانات المعاهدات الدولية، وتلبي القوانين والاورام الداخلية.

كما هو معلوم عند أهل القانون أن الدستور يتميز بالسمو والعلو على غيرها من القوانين بالدولة بحكم ما يتضمنه من تحديد شكل الدولة وسياساتها ونظام الحكم فيها، واختصاص السلطات وتحديد حقوق وحريات الأفراد ولهذا يعتبر الدستور ضمان لهذه الحقوق من عدم تجاوزها لإعتبارها نصوص دستورية وتأكيدها على ما ذكر جاءت المادة (13) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 مؤكداً في الفقرة أولاً منه "يعد هذا الدستور القانون الاسمي والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في أبعاده كافة وبدون استثناء" (الدستور العراقي 2005) إن اغلب دساتير العراق بداية من الدستور المؤقت لعام 1964 وصولاً إلى دستور العراق الدائم لسنة 2005 كلها أكدت على كفاية الدولة لحق التعليم، منها ما جاء بها المادة (34) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 في الفقرة الأولى "التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتتكفل الدولة بمكافحة الامية. ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله" وهذا النص ملزم للدولة في ضمان حق التعلم وهو جوهر الاساس القانوني اما الفقرة الرابعة من نفس المادة نص على " .. التعليم الخاص والاهلي مكفول، وينظم بقانون" وهذه ضمانة صريحة لأي نوع من التعليم يجب أن يكون له قانونه الخاص تتكفله الدولة وتشرف عليه من قبل الجهات المعنية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفق ضوابط والمعايير العالمية للجودة الشاملة للتعليم وهنا نستطيع أن ندرج التعليم عن بعد كنوع من أنواع التعليم الخاص أو الاهلي.

ومن جانب آخر في الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 قد نص على ضرورة توفير الضمانات لتطبيق القواعد الدستورية من خلال عدم إصدار أي قانون أو تعليمات يتعارض مع حق التعليم المنصوص عليه في المادة (2) الفقرة ب " لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور " ولقد أورد هذا النص المشرع العراقي في باب الحقوق والحريات المتضمن حق كفاية التعليم وحمايته بصورة واضحة والتي تقررت بموجب وثيقة دستورية وهذه الحقوق الدستورية لا يجوز التعرض لها في أي تعديل دستوري إلا إذا كان التعديل يساهم في زيادة ضمانها وكفالتها وهذا النص يخاطب الهيئات التنفيذية إلى أنه أي إجراء يخالف النص الدستوري يعد خرقاً لمبدأ المشروعية وخروجه عن الدستور (التميمي 2015، 68).

أما الضمانة التي جاء بها قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كردستان في المادة 3 الفقرة 12 هي " متابعة عمل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما يضمن الحفاظ على المستوى العلمي بموجب الضوابط والمعايير العالمية المعمول بها واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان ذلك " (قانون التعليم العالي لإقليم كردستان لسنة 2008) هي بإلزام المؤسسات بإتباع المعايير الدولية في التعليم بجميع اساليبه وأنواعه مع ضمان عمل هذه المؤسسات من خلال رقابة الوزارة بتشكيل لجان لمتابعة جودة المعايير التعليم ونسبة نجاحه والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي تطرأ على نظام التعليم وخاصة التعليم عن بعد.

والضمانة الأخرى هي أن الحكومات التي تصادق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الإنسان وخاصة حق التعليم يجعل النصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية (بإعتبارها أحد مصادر القانون الدولي) تسمو على نصوص القوانين الداخلية وهذا ينطبق خاصة على الدول الاعضاء في منظمة اليونسكو مثلاً، وهذا جاء به

الدستور الفرنسي في المادة (55) لسنة 1958 المعدل " يكون للمعاهدات أو الاتفاقيات التي تم التصديق عليها أو الموافقة عليها قانوناً ، قوة أعلى من القوانين ، شريطة أن يبق الطرف الآخر هذه المعاهدة أو هذا الاتفاق ((الدستور الفرنسي المعدل ، 1958).

بما أن العراق انضم إلى معاهدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1976 المادة 13 / فقرة 2 " ج- جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة ، تبعاً للكفاءة وكفاءة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم " (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1976) والضمانة التي اتاحها هذا النص كل شخص تتوفر فيه شروط له الحق في استكمال دراسته حسب الكفاءة التي حصل عليها في المراحل السابقة للمعدل . أما الضمانة التي ذكرت بالنص على كافة الوسائل المناسبة تعني الوسيلة أو الطريقة أو النوع المتبع بالتعليم وهذا كفيل للاعتماد على التعليم عن بعد في الظروف الاستثنائية للعملية التعليمية وكذلك دمجها مع النظام التعليمي التقليدي.

وفي عام 2006 بتاريخ 10 / شباط الموافق 11/محرم/ 1427هـ صدر عن الجمعية العربية للحرريات الأكاديمية في عمان (إعلان بغداد – عمان للحرريات الأكاديمية في الجامعات العراقية) وثيقة " الحرريات الأكاديمية في الجامعات العراقية . وقد تضمنت في المادة التاسعة : منها على " السعي لتوحيد التشريعات والقوانين النازمة للعمل الأكاديمي لتحديد الأهداف والوسائل وبين الحقوق والواجبات لتوسيع المشاركة والتداولية والتناوبية في تولي المناصب بعيداً عن أية اعتبارات طائفية أو إثنية أو سياسية ضيقة أو أية ولايات خاصة غير الإتياء الوطني والكفاءة العلمية واختيار المجتمع الأكاديمي ، وضرورة ترجمة المبادئ التي تضمنها إعلان أبريل 2004 الصادر عن اجتماع رؤساء الجامعات والمعاهد العراقية إلى صيغ تشريعية وتنظيمية ملزمة في المجالات المنهجية والإدارية. " نلاحظ في هذه المادة من الوثيقة التأكيد على وجوب ضمان حقوق الأكاديميين ذلك من خلال تنظيم تشريع بذلك وفي نفس المادة أكد ان إعلان أبريل سنة 2004 بضرورة ترجمة هذا الاعلان بصورة تشريعية تنظم المناهج التعليمية وطرقها وكذلك صيغ ادارتها ونستطيع التمسك بهذه النقطة في مجال وضع تشريع خاص بنظام التعليم عن بعد.

اما المادة الحادية عشر من وثيقة الحرريات الأكاديمية في الجامعات العراقية فقد تناولت : " تأكيد واجب الدولة في توفير الموارد الضرورية لتوسيع شبكة التعليم العالي والبحث العلمي ، والإرتقاء بنوعيتها بما يخدم حاجات المجتمع ويضمن لجميع المواطنين حقهم في تحسين فرص تأهيلهم العلمي والمهني ، والسعي إلى توفير التعليم الجامعي المجاني لجميع الراغبين فيه ، والتأكيد على حقوق المجتمع الأكاديمي تجاه السلطات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى بما يرتب عليه أيضاً التزامات أساسية علمية وأخلاقية يقع في مقدمتها الإلتزام بالقيم العلمية والإنسانية والوطنية ، واحترام الطلبة ومعاملتهم حسب معايير الكفاءة العلمية والمهنية ، بالإضافة إلى إلزام أعضاء الهيئة الأكاديمية بوضع التعليم والبحث العلمي في خدمة أهداف المجتمع العراقي وعدم استغلال الحرريات الأكاديمية ونتائج الأبحاث العلمية لأغراض تضر بمجتمعاتهم ، أو تخل بمبادئ حقوق الإنسان أو تسيء إلى تحقيق الأهداف والقيم الإنسانية. " (وثيقة الحرريات الأكاديمية في الجامعات العراقية 2006) تؤكد هذه المادة على ضمانات وجوب توفير التعليم لكل فئات المجتمع بصورة مجانية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة الى ضمان حقوق الأكاديميين والمؤسسات التعليمية ولاننسى ايضاً ضمان جودة التعليم التي يحصل عليها الطالب مع توفير حقوق الطلبة وفق ضوابط ومعايير محددة مسبقاً كل حسب النظام التعليمي المتبع في كل مؤسسة تعليمية مع ضرورة وجود ضمانات محممة وهي الرقابة والإشراف على جميع محاور العملية التعليمية من مؤسسة ، مناهج التعليم ، وكفاءة الأكاديميين ، والتزام الطلبة ، وتوفير وسائل التعليم .

أما بالنسبة لموقف منظمة اليونسكو فقد عقدت في تشرين الثاني – نوفمبر 2019 مؤتمر الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي بدورها الاربعين وتعتبر هذه الاتفاقية اول معاهدة للامم المتحدة ذات نطاق عالمي في مجال التعليم العالي فهي تتماشى مع خطتها التعليمية حتى عام 2030 من خلال النهوض بجودة مؤسسات التعليم العالي وتعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي من خلال الاعتراف (غير التلقائي) كحق عالمي ، والانسجام الدولي في عمليات الاعتراف من خلال بناء الثقة بين المؤسسات وسلطات الاعتراف المختصة بإجراءات عادلة ومعقولة للاعتراف وبناء القدرات في العمليات الاعتراف كعامل لتحسين جودة التعليم ، والتركيز على اهمية الاعتراف بمثابة مؤشر لمعايير التعليم العالي في اية دولة عضو (6، 2019، UNESCO).

وتأسيساً على ما سبق نجد ان حق التعليم من المفاهيم الدستورية المعاصرة الملزمة للدولة لكل انواع التعليم وهي ضمانات دستورية تؤكد على عدم اصدار قانون يتعارض مع هذا الحق الا إذا كان يزيد من ضماناته ، وهو من الحقوق التي تضمنتها المعاهدات والمواثيق الدولية والتي أكدت عليها منظمة اليونسكو ، بالإضافة يجب ان يكون هناك توافقاً بين المبادئ الدستورية لتنظيم حق التعليم مع المعايير الدولية لنظام التعليم .

3.3 المطلب الثاني : نماذج من الجامعات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد

توجد العديد من الجامعات التي تعمل بنظام التعليم عن بعد في العالم مثل (جامعة سانت كلينس البريطانية ، جامعة الحرة الهولندية) وهي تعتمد في الدراسة على شبكات خاصة للتواصل تمتلك قاعات خاصة تستخدم نظام اتصال للمحادثات الصوتية والمرئية تتيح للطلبة والاساتذة التواصل عبر شبكة الانترنت (نشوان 2004 ، 87).

أما بالنسبة لأهم الجامعات في الشرق الاوسط التي تتخذ نظام التعليم عن بعد منها (جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية) ومن ضمانات الاعتراف بشهاداتها صدور قانون من قبل صاحب السمو حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم ونشره في الجريدة الرسمية للحكومة (قانون رقم (13) لسنة 2009 بإنشاء جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية " نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 1992 في شأن إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،

وعلى قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006، وعلى المرسوم رقم (27) لسنة 2005 بشأن إنشاء الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (20) لسنة 2009 بشأن الترخيص لجامعة حمدان بن محمد الإلكترونية للعمل في مجال التعليم العالي، يصدر القانون الآتي: المادة (1) يسمى هذا القانون "قانون إنشاء جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية رقم (13) لسنة 2009" (الجريدة الرسمية لحكومة دبي 2009، عدد 342)، بعد أن صدر هذا المرسوم السامي بإنشاء هذه الجامعة التي مقرها في دبي كمركز للتطوير الفكري والثقافي فهذا دليل للجهد المبذول للاعتراف الدولي بجامعة حمدان بن محمد الذكية من خلال الاعتماد الأكاديمي والعضويات الدولية، فالجامعة عضو نشط في الكثير من المنظمات الدولية المرموقة منها: التحالف العالمي للتعليم، الشبكة الأوروبية للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، اتحاد الجامعات العربية، الاطار المرجعي لمؤسسات التعليم العالي الإلكترونية والمفتوحة والذكية والمعززة بالتكنولوجيا، الجمعية الأمريكية للجودة، المجلس الدولي للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (جامعة حمدان بن محمد الذكية، hbmsu.ac.ae) وجهود الجامعة في تطبيق البرامج التخصصية الدولية التي تحظى بإعتراف أكاديمي كبير وهي من أكثر الجامعات المتطورة من خلال مشاركتها الاستراتيجية مع العديد من المؤسسات التعليمية لتحقيق اهدافها منها (المركز السويسري للابتكارات في التعليم جامعة سانت جالان سويسرا، جامعة بيروت العربية، جامعة باريس دوفين، جامعة الدراسات المكتبية وتكنولوجيا المعلومات، الجامعة الإيطالية - أونيتونو، معهد اليونسكو لتقنيات المعلومات في التعليم، المعهد الاستراتيجي للموارد البشرية، جامعة هوستن، جامعة سالفورد، جامعة كاتالونيا المفتوحة)، تعتبر جامعة حمدان بن محمد الذكية المؤسسة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحوز على عضوية المجلس الدولي للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (ICDE).

صممت الجامعة منصات قابلة للتكيف وعملت على تطويرها وتنفيذها بهدف تسهيل عملية وصول الدارسين لمساقاتهم، وتفاعلهم وتعلمهم، مع تمكين خاصية تتبع تقدمهم في مراحل التعلم المختلفة. ترتبط الجامعة بشراكات وتحالفات مع العديد من المؤسسات الأكاديمية المرموقة مثل: معهد اليونسكو لتقنيات المعلومات في التعليم، جامعة كاتالونيا المفتوحة، الجمعية الأمريكية للجودة، المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM).

وهذه الجامعة التي جعلت الامارات العربية المتحدة تخوض تجربة التعليم عن بعد الناجحة واسهمت خطواتها التطويرية في اعداد منظومة اثبتت جاهزيتها للتعليم في كل الاوقات بجميع الظروف وبالاخص فترة الجائحة فقد اجتازت هذه الدولة نظامها التعليمي بنجاح تام.

ومن الجامعات الاخرى في الوطن العربي للتعليم عن بعد هي (جامعة التكوين المتواصل / الجزائر) المشرع الجزائري عمل على وضع إطار قانوني لعملية التعليم عن بعد من خلال المرسوم 149/ 90 المؤرخ في 26 ماي 1990 نصت المادة الثانية الفقرة 2 " الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المنتدب للتعليم العالي " أما الفقرة 4 منه قد حددت المهام المنوطة بالجامعة والذي يهنا هنا هو المهام الرابع وهو " تطبق كل المناهج والاساليب التي تراها ملائمة لاسيا في مجال التعليم عن بعد والاتصال السمي " وهذا النص ضمانة أكيدة للاعتراف بالشهادة الممنوحة من قبل هذه الجامعة (مجاوي و خلاف 2014، 237).

ومن الجامعات السبابة في التعليم عن بعد في الشرق الاوسط (الجامعة الافتراضية السورية SVU) وهي مؤسسة أكاديمية مقرها في دمشق معترفة بها حكوميا بموجب مرسوم التشريعي (25) المنشور في الجريدة الرسمية الموافق 2002/5/8 وفيما يلي نص التشريع " رئيس الجمهورية . بناء على احكام الدستور ، يرسم مايلي : المادة 2 من هذا التشريع (تحدث في الجمهورية العربية السورية هيئة عامة علمية باسم الجامعة الافتراضية السورية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري مقرها دمشق وترتبط بالوزير) وهذا النص اعلن فيه رئيس الجمهورية رسميا بالاعتراف بمخرجات هذه الجامعة وبأنها من الجامعات المرتبطة بوزير التعليم العالي مباشرة من خلال الاشراف على نظام التعليم ، أما المادة 3 من هذا التشريع " تهدف الجامعة الى اولا: القيام بأعمال التدريس الإلكتروني عن بعد بمستلزماته كافة من خلال استخدام احدث الوسائل التقنية الخ . ثانيا: التنوع في تقديم المناهج التعليمية عن طريق تطوير مناهج خاصة بالجامعة تعتمد على تصميم برامج تعليمية جديدة وعلى التعمق في تعريب الاختصاصات الحديثة ونشرها الكترونيا عبر الشبكة العالمية للمعلومات تقود الى شهادات تمنحها الجامعة، وتطوير مناهج متعددة المصادر تختارها الجامعة من الجامعات الرائدة والمتميزة على المستوى العالمي من خلال اتفاقيات استراتيجية للتعاون العلمي تعقدتها معها تقود الى شهادات تمنحها الجامعة وتعقدتها كل من الجامعة والجامعات المعنية.. " (الجريدة الرسمية للتشريعات السورية 2002) هذه المادة عرضت رسالة الجامعة بتقديم تعليم بمستوى عالي للطلبة السوريين وطلاب العرب عن طريق بيئة تكنولوجية افتراضية ذات نظام جودة عالمي ودولي معتمد من جامعات أمريكية وأوروبية، وبشكل عام هذا المرسوم الجمهوري بالإضافة الى الاهداف يتضمن تفاصيلها عن ادارة الجامعة والمهام الادارية لها مع ذكر الموازنة والتعاون العلمي والأكاديمي مع الجامعات المتميزة عالميا بما يرسم الاستراتيجية التعليمية (Svuonline n.d).

وأعتمد وزير التعليم العالي السوري الجامعة الافتراضية السورية بأنها مؤسسة تعليمية عامة وليست خاصة تقدم تعلما عاليا بمستويات قياسية ومعايير جودة عالمية مستندة على اطر تكنولوجية متطورة، واتفقت الجامعة مع وزراء التعليم العالي العرب على تبادل الاعتماد للدرجات والبرامج التعليمية لهذه الجامعة، وكذلك تم اعتمادها من قبل وزارة التعليم بالولايات المتحدة الاميركية وعدد من الهيئات الدولية والاوروبية المتخصصة بالتعليم (هـ. محمد 2013، 437). ويجب ان نشير بأن العراق لديه توجهات في اتباع هذا النوع من التعلم ذلك بإفتتاح مشاريع علمية مهمة من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مثل (مشروع ابن سينا الافتراضي) التي أعلنت عنه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع منظمة اليونسكو في تشرين الاول عام 2009 والتي من اهدافه تطوير المناهج التعليمية والتربوية بالوسائل الحديثة و مراقبة جودة معايير التعليم مع توظيف التكنولوجيا لأغراض التعليم بالإضافة الى نشر المحاضرات الجامعية بشكل الكتروني، وأن البحوث العلمية العراقية قد شهدت نمو بنسبة 23 %، وقد ذكرت هذه النسبة ايضا من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق (علي الاديب) في مؤتمر دولي عقد في بغداد ومشروع ابن سينا الافتراضي كان من ضمن اعمال المؤتمر (محمد و محمد 2018، 10).

3. الخاتمة

بعد دراسة مشروعية التعليم عن بعد وضماناته القانونية في ظل انتشار فايروس كورونا بالنسبة لمؤسسات التعليم في اقليم كردستان العراق توصل البحث الى عدد من النتائج والتوصيات وهي كالآتي :

4.1 النتائج :

- 1- التعليم عن بعد في الظروف الطارئة هو وسيلة لتخطي الازمات وليس لتحقيق جودة التعليم العالي في هكذا نط من التعليم.
- 2- كل انواع التعليم عن طريق الانترنت والاجهزة الذكية بدون حضور الطالب مع الاستاذ بمكان واحد هو بمثابة التعليم عن بعد ممما اختلفت المسميات .
- 3- غياب الدولة عن تنظيم عملية التعليم عن بعد بتشريع قوانين صارمة لأجل الاعتراف بها.
- 4- كل دساتير العالم واغلب المعاهدات الدولية اعطت إلزامية حق التعليم لكل فرد دون تحديد نوعية التعليم.
- 5- التعليم عن بعد لئخذ كإجراء وقائي في الظرف الصحي الطارئ والذي اعتمد على الدراسة النظرية دون التطبيقية مفتقدا جانبا مهم هو التفاعل المباشر والخبرة المكتسبة في التطبيق العملي .
- 6- عدم وجود معايير واضحة ومحددة لنظام التعليم عن بعد لتطبيقه داخل مؤسسات التعليم سواء كان حكومي ام خاص.
- 7- التعليم عن بعد احدى خطط التنمية المستدامة حتى عام 2030 التي وضعتها منظمة اليونسكو والعراق عضوا فيها .

4.2 التوصيات

- 1- ضرورة وضع قانون ينظم عملية التعليم عن بعد يقيد جميع الجهات بتطبيقها والا سوف تكون المؤسسة التعليمية مسؤولة قانونيا عند المخالفة كضمان لجميع الاطراف , ويجب ان يكون القانون مطابقا للقوانين الدولية لنظام للتعليم عن بعد.
- 2- ضرورة الاستقرار العمل بالمنصات العلمية ودعمها من قبل المؤسسات من خلال تخصيص دورات تعليمية للهيئة التدريسية مع ادراج منهج دراسي للطلبة يتعلق مفرداته نظريا وتطبيقيا بنظام التعليم عن بعد ليدخل في عملية تحقيق الجودة الشاملة للتعليم العالي مع ضرورة دمج مع النظام التعليمي التقليدي.
- 3- إن نط التعليم عن بعد يعتمد على توظيف التكنولوجيا وهي مكلفة للدولة ولكن يمكنها التخفيف بالدمج بين النظامين التقليدي والتكنولوجي.
- 4- على الدولة السعي بعقد البروتوكولات مع دول العالم من خلال المنظمات الدولية من أجل موثوقية الشهادات الصادرة عن مؤسسات العراقية التي تعمل بنظام التعليم عن بعد.
- 5- تطور التكنولوجيا الهائل ودخولها في كل المجالات الحياة ادى الى ظهور الجامعات الافتراضية التي لا تحتاج الى قاعات دراسية وبنابات , نستطيع تطبيق هذه الصفة على بعض المواد الدراسية في كل التخصصات بدمجها مع التعليم التقليدي .
- 6- مسألة الاعتراف بالشهادات الممنوحة بنظام التعليم عن بعد إن تم اصدار قانون به فيجب ان يكون الشهادة على اساس الكفاءة والمهارة المكتسبة للطلاب وبعد أن يجتاز الاختبارات التابعة لإشراف ومتابعة اللجان الوزارية الخاصة بتعديل الشهادات.

5. المصادر

5.1 الموسوعات

- 1- السيوطي, جلال الدين بن ابي بكر. (2017) . الجامع الصغير . ج 1 , ط 9 , دار الكتب العلمية , بيروت.

5.2 الكتب العربية

- 1- البراز , حكمت عبد الله . (2001) . احاديث في التربية والتعليم . ط2, دار الكتب والوثائق , بغداد.
- 2- الرشيدى , احمد . (2005) . حقوق الانسان (نحو مدخل الى وعي ثقافي) . الهيئة العامة لقصور الثقافة , القاهرة .
- 3- الحلفاوي , وليد سالم . (2011) -التعلم الالكتروني تطبيقات مستحدثة- دار الفكر العربي , القاهرة .
- 4- الحميد , جابر عبد. (1983) . التعلم وتكنولوجيا التعليم . دار النهضة العربية, القاهرة .
- 5- الحميد , محمد عبد. (2005) . فلسفة التعليم الالكتروني عبر الشبكات. عالم الكتب , القاهرة .
- 6- بدوي, ثروت. (1961) . النظم السياسية – تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية . الكتاب الاول, دار النهضة العربية , القاهرة.
- 7- بسيوني , عبد الغني بسيوني. (1985) . "النظم السياسية". الدار الجامعية, بيروت.
- 8- حيلة , محمد محمود. (2014) . تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق . ط 9 , دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , الاردن.
- 9- رجي, حسن. (2015) . "تكنولوجيا التعليم والتعلم". دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , الاردن.
- 10- زيتون , كمال عبد الحميد. (2004) - تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات – عالم الكتب, القاهرة.
- 11- شطناوي , علي خطر. (2011) . القضاء الاداري . الجزء الاول, دار الثقافة للنشر والتوزيع, الاردن.
- 12- عزمي , نبيل جاد. (2008) - تكنولوجيا التعليم الالكتروني – ط 1 , دار الفكر العربي , القاهرة .

- 13- محمد ، علي عبد الفتاح، (2009). " القضاء الاداري مبدأ المشروع دعوى الالغاء- دراسة مقارنة -". دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر.
- 14- نشوان ، يعقوب. (2004) - إدارة التعليم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح - دار الفرقان، الاردن.

5.3 الرسائل والاطروحات

- 1- التميمي ، بتول عبد الجبار. (2015) . الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق دراسة مقارنة. اطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة النهرين ، العراق ، بغداد.
- 2- عطية ، راجح. (2019). دور منظمة اليونسكو في حماية حقوق الانسان . رسالة ماجستير في القانون الدولي وحماية حقوق الانسان ، جامعة محمد حيدر بسكرة ، الجزائر.
- 3- فؤاد ، بو خميس (2017) " تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية على الاعمال القانونية للإدارة ". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر.

5.4 المجلات والدوريات

- 1- البغدادي، فاطمة. (2020). تحولات في زمن ما بعد كورونا . مجلة القافلة
- 2- السبتل ، عبد العزيز بن عبدالله. (2001). مبررات الاخذ بنظام التعليم عن بعد في الوطن العربي . مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والاعلام، قطر، سبتمبر.
- 3- العيدي، عائشة و يوفناح، محمد. (2018). خلفيات التعليم الالكتروني في التعليم العالي جامعة الاغواط نموذجاً . مجلة الباحث للبحوث الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، العدد 33.
- 4- العجيلي ، حيدر طالب مهدي. (2009) . التعليم الالكتروني واساليب نجاح تطبيقه . بحث منشور في مجلة بابل .
- 5- الهامي ، حمد بن سيف و ابراهيم، حمادي (2020). " التعليم عن بعد مفهومه وادواته واستراتيجياته- دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمعني والتقني-". اليونسكو، منظمة الامم المتحدة.
- 6- محمد ، حمد جاسم و محمد ، عباس سلمان. (2018). التعليم الالكتروني في العراق وابعاده القانونية . مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد 1، المجلد 8.
- 7- محمد ، هبة مصطفى (2013). "الجامعات الافتراضية - دراسة مقارنة لبعض الجامعات العربية والاجنبية ". المجلد 1 ، عدد 1.
- 8- محمد ، زايد . (2020) . اهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فايروس كورونا . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد 9، عدد 4.
- 9- يحيوي ، هادية و خلاف، صرية. (2014) . التعليم عن بعد في ظل العولمة بين الضوابط القانونية والمعوقات الاقتصادية دراسة حالة . مجلة التعليم عن بعد ، مجلد 2، عدد 3 (يوليو / ديسمبر).

5.4 الدساتير والمواثيق الدولية

- 1- دستور العراقي الدائم لعام 2005 .
- 2- مشروع دستور اقليم كردستان العراق لسنة 2009.
- 3- دستور الفرنسي لعام 1958 المعدل .
- 4- ميثاق الامم المتحدة الفصل التاسع.
- 5- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1976.
- 6- وثيقة البرنامج والاجتماع (التعليم يغير مجرى الحياة) اليونسكو 2017 .
- 7- وثيقة الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية " الصادرة سنة 2006 عن الجمعية العربية للحريات الأكاديمية .

5.5 القوانين والتعليمات

- 1- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاقليم كردستان العراق رقم (10) لسنة 2008 .

5.6 الكتب الاجنبية

1. Shery, L., (2001). Issues in Distance Learning International Journal of Educational Telecommunications,
2. USDLA , (2004) . Us American Distance Education Association. Definition of Distance Learning. Accessed .

5.7 المواقع الالكترونية

1. الجريدة الرسمية لحكومة دبي ، عدد 342، لسنة 2009. <https://dlp.dubai.gov.ae> .//
2. جامعة حمدان بن محمد الذكية ، <https://www.hbmsu.ac.ae/ar/about/international-cooperation>
3. منظمة اليونسكو، WWW.UNESCO.ORG ، ED-2019
4. سعد اسراء. (2021). التعليم عن بعد مفهومه واهم المنصات الالكترونية التي تقدمه . 9/oqtober/ . promediaz.com
5. حومة اقليم كردستان العراق <https://gov.krd/coronavirus-ar/situation-update/#situation-brief>
6. <https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/230220175>
7. موقع الجامعة الافتراضية السورية <https://svuonline.org/ar>
8. الجريدة الرسمية للتشريعات السورية ، 8 / 5 / 2002.
9. يونسكو / تجمع منظمات الدولية وشركاء المجتمع المدني والقطاع الخاص تحت مظلة تحالف واسع لضمان استمرار التعلم 2020/3/26
10. مفضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، منشورات الامم المتحدة ، SALES NO.A.06.XIV.2, ISBN92-1-654016-8.
11. الجازي، هابل. (2016) . انواع التعلم